نمط التعليم والمواطنة في المجتمع الكويتي

"دراسة ميدانية مقارنة على عينة من طلاب وطالبات المدارس الثانوية الحكومية والخاصة بالمجتمع الكويتي"

إعداد

الدانه فهد محماس الدوسري

باحثة ماجستير

اشراف

أ.د حوتة حسين د. حسن ابراهيم

قسم الاجتماع - كلية الاداب - جامعة بنى سويف

المستخلص:

يسعى البحث الحالى بوجه عام إلى التعرف على أثر نمط التعليم (الحكومي، والخاص) في تنمية قيم المواطنة في المجتمع الكويتي، وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية متمثله فى التعرف على أثر نمط التعليم (الحكومي، الخاص) في تدعيم قيمة حب الوطن من خلال المعلم والمناهج والأنشطة الصفية والأنشطة اللاصفية. كذلك التعرف على أثر نمط التعليم (الحكومي، الخاص) في تدعيم قيمة الديمقراطية من خلال المعلم والمناهج والأنشطة الصفية والأنشطة اللاصفية. وايضا التعرف على أثر نمط التعليم (الحكومي، الخاص) في تدعيم قيمة المشاركة في الأعمال الخيرية والتطوعية من خلال المعلم والمناهج والأنشطة الصفية والأنشطة اللاصفية .كذلك التعرف على أثر نمط التعليم (الحكومي، الخاص) في تدعيم قيمة تحمل المسئولية من خلال المعلم والمناهج والأنشطة الصفية والأنشطة اللاصفية.

الكلمات الدلالية: نمط التعليم – المواطنة – التعليم العام – التعليم الخاص

Abstract:

The current research seeks, in general, to identify the impact of the education pattern (public and private) in developing the values of citizenship in Kuwaiti society, and several sub-goals emerge from this goal represented in identifying the impact of the education pattern (public, private) in strengthening the value of patriotism throughThe teacher, curricula, classroom activities, and extra-curricular activities. As well as identifying the impact of the education pattern (public, private) in strengthening the value of democracy through the teacher, curricula, classroom and extra-curricular activities. And also to identify the impact of the education pattern (public, private) in strengthening the value of participation in charitable and voluntary work through the teacher, curricula, classroom activities and extra-curricular activities. As well as identifying the impact of the education pattern (public, private) in strengthening the value of assuming responsibility through the teacher, curricula, classroom and extra-curricular activities

Keywords: education style - citizenship - public education - private education

مقدمة:

يعتبر التعليم أحد أهم القطاعات التي تساهم في تنمية المجتمعات واستدامتها، وتحقيق أعلى معدلات التطور الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي. ولأهمية التعليم فإن تطوره بات مؤشرًا رئيسيًّا من مؤشرات التنمية البشرية المستدامة، باعتبار أن الإنسان العنصر الرئيسي لأي عملية تنموية، كما أن التعليم بحد ذاته أضحى موردًا اقتصاديًّا هامًا يلعب دورًا بارزًا في تنمية الإنسانية.

لقد ذكر في الدستور لدولة الكويت أن "التعليم حق للكويتيين، تكفله الدولة وفقاً للقانون وفي حدود النظام العام والآداب، والتعليم إلزامي مجاني في مراحله الأولى وفقاً للقانون. ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية، وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي" (دستور دولة الكويت، 1962م، ص7).

في المجتمع الكويتي يوجد نمطين من التعليم، الأول: نمط التعليم الحكومي، والثاني: نمط التعليم الخاص، ويلتحق بالنمط الأول من التعليم؛ الطلاب الكويتيين ذو المستوى الاقتصادي المتوسط، بينما يلتحق الطلاب ذو المستوى الاقتصادي المرتفع بنمط التعليم الخاص، حيث يرغب أسر تلك الطلاب بإلحاق أبنائهم في تلك المدارس كنوع من إعدادهم المستقبلي لسوق العمل، خاصة في الدول الذي ينتمي إليها هذا النمط من التعليم، مثل: بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية.

تعد المواطنة من أبرز الموضوعات الحيوية ذات الصلة القوية بالتعليم فباتت مدارسنا ومؤسساتنا التعليمية في المجتمع الكويتي تلعب دوراً أساسيًّا في تنمية قيم المواطنة في المجتمع الكويتي، لاسيما قيم حب الوطن والديمقراطية والمشاركة في الأعمال الخيرية والتطوعية. ومن ثم تبدو العلاقة واضحة بين الدور

الذي يقدمه التعليم بنمطيه الحكومي والخاص في نشر قيم المواطنة الخالدة لدى أبنائنا في المجتمع الكويتي.

تبرز أهمية المواطنة من أجل الحفاظ على الهوية الخاصة بكل مجتمع وأمنه واستقراره، ولذلك فإن معظم الأطراف والمؤسسات تدعو إلى تبني فلسفة يتم من خلالها إكساب الفرد للمعارف والقيم والمهارات التي يستطيعون من خلالها تحقيق مقومات المواطنة الصالحة، وتتم هذه العملية من خلال تربية المواطنة التي تهدف إلى تنمية فهم الأفراد للقضايا الوطنية وتنمية الإحساس بالمواطنة والمشاركة المجتمعية الفاعلة. ومن أجل تحقيق وغرس المواطنة لدى الأفراد يمكن أن تتحقق من خلال المؤسسات الحكومية والغير حكومية، معرفة الأفراد لمفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان والدستور واحترام الآخرين والمساواة (استراتيجية تكريس مفهوم المواطنة، 2010م، ص21).

ارتبط مفهوم المواطنة بمفهوم الدولة واختلاف أنظمتها السياسية والاجتماعية والتاريخية عبر العصور المختلفة، فالحقوق والواجبات تختلف تبعاً للنمط السياسي الذي يحكم الدولة. فالمواطنة تهدف إلى تحقيق الانتماء والمواطنة والولاء للوطن والتفاعل الإيجابي من قبل المواطنين تجاه وطنهم من خلال المشاركة العملية وارتفاع الروح الوطنية لديه عند دفاعه عن وطنه (قرواني،2011م، ص1).

وفي هذه الدراسة تسعى الباحثة للكشف عن مدى تأثير قيم المواطنة في التعليم في دولة الكويت من خلال التعليم الحكومي والتعليم الخاص.

أولاً: مشكلة البحث:

يُعد التعليم من القضايا الهامة والأساسية التي تهم حياة الشعوب سواء كانت النامية أو المتقدمة، فقد باتت جميع بلدان العالم تضخ العديد من الأموال

بهدف تطوير المنظومة التعليمية بداخلها، ولاسيما إن كانت تلك المنظومة تلعب دورًا إيجابيًّا في تدعيم قيم المواطنة، وحب الوطن داخل هذه البلاد. وفي دراستنا الحالية، تسعى الباحثة إلى التعرف على تأثير نمط التعليم سواء كان حكومياً أو خاصاً في تدعيم قيم المواطنة داخل مؤسساتنا التعليمية؛ حيث تسعى إلى الكشف عن الدور الحيوي الذي يلعبه نمط التعليم بمكوناته سواء (المعلم، والمناهج الدراسية، والأنشطة الصفية والأنشطة اللاصفية) على تدعيم قيم المواطنة الخالدة في مجتمعنا الكويتي وهي (حب الوطن، الديمقراطية، المشاركة في الأعمال التطوعية، تحمل المسئولية).

تعد القيم الوطنية جزءاً من ثقافة الشعوب تجاه أوطانها، لما لها من أهمية وأولوية في تقدم الدول في جميع المجالات المجتمعية والإنسانية والاقتصادية، لذا ترتكز الدراسة هنا في ترسيخ قيم المواطنة لدى الطلاب وبتعاون المنظمة التعليمية في ترسيخ هذه القيم الوطنية (الخوالدة، العتيبي، 2019م، ص46).

يمثل مفهوم المواطنة المحرك الرئيسي لتفعيل حقوق الإنسان وتحوليها إلى منظومة قيمية وهو سلوكيات إيجابية يمارسها المواطن من خلال حبه وإيمانه بالوطن ومصلحته والتضحية والدفاع عنه، وتتصل التربية على المواطنة بقيم الحرية والديمقراطية والمساواة والكرامة واحترام الاختلاف في مراحل النمو العقلي والوجداني والجسمي من خلال مختلف المؤسسات التربوية والاجتماعية بدءاً من الأسرة والمدرسة ومروراً بوسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني (قرواني،2011م، ص3).

ولذلك أصبحت قيم المواطنة محط اهتمام المؤسسات التعليمية لأهمية غرس تلك القيم في نفوس الطلاب، وتركز التربية على تعليم القيم وتعليمها لما لها من أهمية في تنظيم سلوك الفرد والجماعة.

وتسعى هذه الدراسة للكشف عن تأثير قيم المواطنة لدى الطلبة في مدارس التعليم الحكومي العام والتعليم الخاص من خلال عمل دراسة ميدانية للوصول إلى نتائج تخدم مشكلة الدراسة. حيث تحاول الباحثة الكشف عن تأثير نوع التعليم في إعلاء قيمة حب الوطن، وقيمة الديمقراطية، وقيمة المشاركة في الأعمال الخيرية والتطوعية لدى أبنائنا. وأيهما أكثر تأثير في تدعيم تلك القيم؟ ومن هنا ننطلق من تساؤل أساسي مؤداه: ما أثر نمط التعليم –حكومي، خاص– على تدعيم قيم المواطنة في المجتمع الكويتي؟

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بوجه عام إلى التعرف على أثر نمط التعليم (الحكومي، والخاص) في تنمية قيم المواطنة في المجتمع الكويتي، وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية على النحو التالي: –

1– التعرف على أثر نمط التعليم (الحكومي، الخاص) في تدعيم قيمة حب الوطن من خلال المعلم والمناهج والأنشطة الصفية والأنشطة اللاصفية.

2– التعرف على أثر نمط التعليم (الحكومي، الخاص) في تدعيم قيمة الديمقراطية من خلال المعلم والمناهج والأنشطة الصفية والأنشطة اللاصفية.

3– التعرف على أثر نمط التعليم (الحكومي، الخاص) في تدعيم قيمة المشاركة في الأعمال الخيرية والتطوعية من خلال المعلم والمناهج والأنشطة الصفية والأنشطة اللاصفية.

4– التعرف على أثر نمط التعليم (الحكومي، الخاص) في تدعيم قيمة تحمل المسئولية من خلال المعلم والمناهج والأنشطة الصفية والأنشطة اللاصفية.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية نظرية وتطبيقية في آن واحد، بالنسبة للأهمية النظرية؛ تسعى هذه الدراسة إلى اختبار مدى ملائمة القضايا الفكرية لنظرية رأس المال البشري، ونظرية رأس المال الثقافي، ونظرية توماس مارشال في المواطنة؛ في دراسة تأثير نمطي التعليم (الحكومي، والخاص) على تدعيم قيم المواطنة لدى الطلاب. أما فيما يتعلق بالأهمية التطبيقية فتتحدد في إمكانية التوصل إلى حلول ومقترحات من شأنها الإعلاء من قيم المواطنة الخالدة داخل مجتمعنا الكويتي.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على تساؤل أساسي مؤداه: ما أثر نمط التعليم على تدعيم قيم المواطنة لدى طلاب المجتمع الكويتي؟ وينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات على النحو التالي: -

1- ما أثر نمط التعليم (حكومي/ خاص) على تدعيم قيمة حب الوطن؟

2- ما أثر نوع التعليم (حكومي/ خاص) على تدعيم قيمة الديمقراطية؟

3- ما أثر نمط التعليم (حكومي/ خاص) على تدعيم قيمة المشاركة في الأعمال الخيرية والتطوعية؟

4- ما أثر نمط التعليم (حكومي/ خاص) على تدعيم قيمة تحمل المسئولية؟

خامساً: الإطار النظري:

وفي هذه الدراسة سوف يتم التركيز على مفهومان أساسيين، وهما:

1- مفهوم التعليم وأنماطه.

2- مفهوم المواطنة وقيمها.

1-مفهوم التعليم:

يعرف التعليم بأنه "عملية يتم من خلالها بذل الجهد من قبل المَعلم ليتفاعل مع طلابه، ويقدم علمًا مثمرًا وفعالاً من خلال تفاعل مباشر بينه و بين الطلاب"، وقد يحدث التعليم داخل المؤسسة التعليمية أو خارجها، والتعليم يعرف بأنه معلومات ومعارف تتلقى وتكتسب ويتم نقلها إلى المتعلمين، وهو الجهد الذي يخططه المعلم وينفذه بينه وبين تلاميذه بشكل مباشر من أجل تحقيق تعليم مثمر و فعال، فهو "بمثابة عملية شاملة يشتمل على المهارات، والمعارف، والخبرات، كالسباحة، وقيادة السيارة، والحساب ، والكيمياء ، والشجاعة، والأخلاق، وما إلى ذلك" . كما يطلق مصطلح التعليم على "كل عملية تتضمن تعليم الأفراد سواء كان ذلك بطريقة مقصودة أو غير مقصودة، حيث أنه من الممكن أن يكون مخطط له بشكل مسبق، أو أنه حدث في التو واللحظة دون تخطيط مسبق، كأن يتعلم الفرد أمورًا جديدة من خلال متابعته لفيلم معين على التلفاز" (عطية، 2008م، ص338-339).

التعليم عبارة عن "علية ديناميكية نشطة وهادفة تخضع لقواعد معينة وتتفاعل فيها عناصر مرتبطة متمثلة في المعلم والمتعلم والمهارات والمحيط المادي والمعنوي والاجتماعي الذي تتم في العملية التربوية التعليمية" (راشدي، وسيفي، 2004م، ص10).

يعرف التعليم بأنه "عملية مقصودة ومخططة يقوم بها المعلم داخل تلك المؤسسة التعليمية بقصد تحقيق الأهداف والنواتج التعليمية المستهدفة، والتعليم نشاط يقوم به شخص مؤهل لاكتساب المتعلم للمعارف والمهارات التعليمية المطلوبة" (القاضي، 1435هـ، ص13).

يعرف التعليم بأنه "جميع الطرق التي يتعرف من خلالها الأفراد على العالم المحيط بهم، من خلال قيم وأنماط للعيش تعكس إدراكهم لحقائق الواقع الذي يعيشونه، والتعليم يعتبر عامل رئيسي قادر على التغيير الاجتماعي، لأنه يلعب دوراً كبيراً في إمداد الفرد بالأفكار والمعلومات التي تمكنه من الخروج عن الموروثات والآراء التي تعوق تطور المجتمع وتقدمه مما يؤثر على قيم الفرد وسلوكه وأنماط عيشه" (عمار، 2014م، ص5).

التعليم عبارة عن "عملية مقصودة أو غير مقصودة أو مخططة أو غير مخططة تتم داخل المدرسة أو غير المدرسة ويكون إما زمن محدد أو غير محدد ويقوم بها المعلم داخل المدرسة بقصد مساعدة الفرد على التعلم واكتساب الخبرات" (محمود، 2005م، ص8).

وتعرف الباحثة التعليم إجرائياً في هذه الدراسة بأنه "عملية منظمة يمارسها المعلم بهدف نقل المعلومات والمعارف والمهارات إلى الطلاب، وما يمكن الاستفادة منه في الواقع العملي. وتتم عملية التعليم لدى الأطفال منذ الصغر وهنا تكمن أهميتها لأن الطفل ينشأ على المعرفة والقدرات الذهنية مع بداية مرحلة النضج الفكري والمعرفي، بحيث تساهم تلك العملية التعليمية في تطوير مهارات التواصل مع البيئة المحيطة للطالب وتزيد من قدرته في التفاعل مع البيئة المحيطة به".

وينقسم التعليم إلى نوعين: –

أ–التعليم العام:

"يمثل القطاع الذي يقدم الخدمة التعليمية المجانية في كافة المراحل المعتمدة في نظام التعليم الشامل، من الصف الأول الأساسي إلى الصف الثاني الثانوي بكافة مراحله في مدارس تابعة لوزارة التربية والتعليم (القطاع الحكومي)،

ويكون التعليم فيها إلزاميًّا بموجب القانون المنصوص على إلزامية التعليم في المراحل الأساسية، بحسب قوانين بعض الدولة".

ب-التعليم الخاص:

"ويتمثل في مدارس التعليم الخاص والتي لا تديرها الدولة، متمثلة في الحكومة المحلية أو الإقليمية أو الوطنية، وبالتالي فإن هذه المدارس تحتفظ بحقها في تحديد الطلبة الذين يلتحقون بها ويتم تمويلها كليًّا أو جزئيًّا عن طريق فرض رسوم التعليم على الطلبة، بدلاً من الاعتماد على التمويل الحكومي، ويمكن للطلاب الحصول على منحة دراسية في مدرسة خاصة مما يجعل التكلفة أرخص اعتمادًا على موهبة الطالب، مثل: المنح الدراسية الرياضية، والمنح الدراسية الفنية، والمنح الدراسية الأخرى".

وفي هذه الدراسة سوف يتم تحليل أربع متغيرات أساسية للتعليم في ضوء علاقتهما بقيم المواطنة..

المفاهيم الأساسية للتعليم هي:

1-المعلم:

"هو الشخص الذي يقوم بالتعليم وبنفس الوقت يقوم بأعمال الريادة المدرسية مع جماعة الطلاب أو المجتمع، والمعلم كأي فرد من أفراد المجتمع يحمل أعباء كثيرة ومن واجب المجتمع أن يساعد في تخفيف هذه الأعباء قدر المستطاع" (عكيشي، 2014م، ص17).

يعرف (خضرة، 2015م، ص50)، المعلم "بأنه الشخص الذي ينوب عن الجماعة في تربية الأبناء داخل المدرسة والقيام بتعليمهم وهو موظف من قبل

الدولة للقيام بهذه المهمة التي كلف بها مقابل أجر مادي، ويسعى لتوثيق العلاقة بينه وبين الطلاب، لأن المعلم لديه القدرة على كشف سلوك الطلاب وتعديله".

وتعرف الباحثة المعلم إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه "الشخص الذي ينوط به عمليات التدريس والتقييم داخل الفصل والمدرسة، وله دوره في تدعيم قيم المواطنة لدى الطلاب داخل المدرسة الحكومية، والمدرسة الخاصة" .

2-المناهج الدراسية:

المناهج الدراسية كما يعرفها (الشاذلي، 2016م، ص6)، "أنها مجموعة من المقررات أو المواد الدراسية التي تلزم للتخرج والحصول على شهادة علمية من ميدان الدراسة، وهي عبارة عن المقررات والخبرات التي يكتسبها الطالب تحت توجيه المدرسة".

المناهج الدراسية عبارة عن "مجموعة من الخبرات والأنشطة التي تقدمها المدرسة للمتعلم بقصد تعديل سلوكهم وتحقيق الأهداف المنشودة التي تسعى إليها المدرسة، وهي عبارة عن الخبرات المنظمة التي يمر بها المتعلم تحت إشراف المؤسسة التعليمية، والمناهج عبارة الخبرات التي تنظم داخل المدرسة وخارجها لإحداث التغييرات المرغوبة في سلوك المتعلم" (الحاوري، قاسم، 2016م، ص15).

وتعرف الباحثة هنا المناهج الدراسية إجرائيًا في هذه الدراسة بأنها "كل ما يتلاقه الطالب من موضوعات دراسية داخل المدرسة، وما تحمله من خبرات وتجارب تؤثر على وعي الطلاب وتنمية دوافعهم الوطنية".

3-الأنشطة الصفية:

النشاط الصفي هو "النشاط التي يمارسه الطلاب داخل الفصل الدراسي ويسعى إلى تحقيق هدف تربوي واكمال الخبرات التي يحصل عليها الطالب أثناء

الحصة الدراسية، وهو برنامج مكمل تنظمه المدرسة بحيث يربط الأهداف بتعليم المواد الدراسية عند طريق اكتسابه للمهارة التي تمت داخل الفصل الدراسي" (خضرة، 2015م، ص10).

الأنشطة الصفية هو "كل ما يمارسه الطلاب من أنشطة ومهارات وبرامج متنوعة داخل الفصل وخارجه؛ تساعد على تنمية قدرات الطلاب الفكرية والثقافية والتربوية والحياتية؛ والتي تدعم من دورهم على تنمية مهاراتهم وتطلعاتهم الوطنية" (موسى، حميد، 2016م، ص149).

وتعرف الباحثة هنا الأنشطة الصفية إجرائيًّا في هذه الدراسة بأنها "الأنشطة التي يقوم بها الطلاب داخل الفصل الدراسي، لتحقيق الأهداف التربوية المطلوبة، وقد تكون تلك الأنشطة بدنية أو عقلية بحيث تعمل على تنمية قدرات الطلاب".

4-الأنشطة اللاصفية:

الأنشطة اللاصفية هي "جميع الأنشطة التي تمارس خارج الفصل الدراسي وتكون مخططة ومقصودة، وهي المشاركة في المسابقات وحضور الندوات والمشاركة بالبرامج الإذاعية، هذه كلها تتم بهدف تنمية المهارات لدى الطلاب وحرص الإدارة المدرسية على حل الطلاب للمشكلات التي يواجهونها" (يوسف، الابراهيم، 2019م، ص306).

وعرفت (مباركي، 2017م، ص179) الأنشطة اللاصفية بأنها "النشاط الذي يقوم به الطالب سواء عقلي أو بدني هادف، وتتم وفق خطة مسبقة من قبل الإدارة المدرسية أو الجهة المعنية بذلك لتحقيق الأهداف التربوية، ويتم تنفيذ هذه الأنشطة داخل المدرسة أو خارجها على أن تكون تحت إشراف المدرسة".

وتعرف الباحثة هنا الأنشطة اللاصفية إجرائيًّا في هذه الدراسة بأنها" كافة الخبرات والمهارات التي يشارك فيها الطالب خارج المدرسة، من رحلات، وزيارات تطوعية واجتماعية، وثقافية متنوعة؛ تُدعم من قيمة المواطنة الخالدة داخل المجتمع".

ثانياً: مفهوم المواطنــة:

ترجع بدايات الاهتمام بتعليم المواطنة إلى كل من أرسطو وأفلاطون، حيث تعد بلاد اليونان مهد وطريق التربية لإعداد مواطنين صالحين للمشاركة في حكم المجتمع والدفاع عنه، نظراً لما يدور حول الغموض في مفهوم المواطنة وعدم الدقة في تحديد ما يقصد بها، فاختلفت النظرة إليها وإلى الهدف منا في اختلاف العصور. ففي القرن السابع عشر وفي إنجلترا بالتحديد كان ينظر إلى المواطنة على أنها علاقة من الولاء الشخصي بين الملك والشعب، أما بالولايات المتحدة الأمريكية كان الهدف من تعليمهم للمواطنة هو خلق الروح القومية بين أفراد الشعب الاهتمام بالتدريبات والأناشيد المدرسية، والحرص على التأكيد على قيم الديمقراطية والعدالة (خميس،2006م، ص2).

جاءت تصورات أرسطو السياسية والاقتصادية والقانونية لتعرض مجموعة من القضايا التي لازالت تشغل الفكر الإنساني حتى وقتنا الحاضر، وهو ما يظهر عند المناقشة لقضية المواطنة والمواطن في إطار العلاقة القائمة بين الأفراد والمجتمع والدولة وما ينبغي أن تكون عليه هذه العلاقة، وعند الإشارة إلى مفهوم المواطنة وما يحدث من طبيعة الدولة وماهية مكوناتها، وطبيعة العلاقة بين أصحاب السلطة والمواطنين، فقد قام أرسطو بتحديد ماهية كل من الدولة وماهية المواطنة حيث ناقش الحقوق والواجبات، وبناءً عليه فقد صنف أرسطو اليونانيين إلى طبقتين وهم طبقة الأحرار وهم الأفراد الذين لهم حق المواطنة. والطبقة الثانية

هم طبقة العبيد وهم المجردون والمحرومون من هذا الحق (بوزيان، 2014م، ص94-95).

ويمكن القول بأن مفهوم المواطنة قد تطور وتغير من عصر إلى عصر، ومن مكان إلى مكان في نفس العصر. ولكنه اتفق في سماته العامة، واختلف في سماته الخاصة المميزة لكل مكان عن الآخر وذلك على النحو التالي:

أ) المواطنة عند القدماء المصريين:

نجد أنه إذا كان جوهر المواطنة هو إخلاص الفرد أو المواطن لبلده أو لوطنه فإن التاريخ يشهد بأن هذه القيم قد برزت لدى القدماء المصريين والدليل على ذلك وصفهم لبلدهم مصر بأوصاف في غاية الاحترام، فقد وصفوا بلادهم وأسموها البلد المكنون.

ب) المواطنة عند بلاد الرافدين وفينيقيا:

نشأ مفهوم المواطنة في بلاد الرافدين ضمن التطور التاريخي للحقوق، مع نشأة المجتمع الأبوي، والذي أعطى حقوقاً لأحد الجنسين على حساب الجنس الآخر، ومن هذه الحقوق حق الرجل الإرث والملكية وتعدد الزوجات، وامتيازات الابن الأكبر، وعرفت الحضارة الفينيقية مفهوم المواطنة لديها فقد قامت بتصنيف السكان لتحديد الحقوق السياسية والمدنية حسب طبقات المجتمع لديها.

ج) المواطنة عند الإغريق والرومان:

يعتبر تاريخ المواطنة قديم يعود إلى زمن الديمقراطية المباشرة الإغريقية التي تعتبر أساس ديمقراطية عالم اليوم، حيث يرجع أصل مفهوم المواطنة إلى الحضارتين اليونانية والرومانية، ولكن يلاحظ أن كلمة مواطن في هاتين الحضارتين

كانت لا تطلق على مجرد انتساب الفرد لجماعة معينة وإنما كانت المواطنة بمثابة الشروط الضرورية لإسهام الفرد الشئون العامة في المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد (العازمي، 2010م، ص63-64).

مفهوم المواطنة:

المواطنة تتمثل "بالحقوق والواجبات التي تتحقق من خلال وعي الفرد والمعرفة وقدرته على السعي لتحقيق حقوقه كمواطن والوفاء بالتزامه وذلك من خلال وسائل مشروعة يحددها النظام الاجتماعي ويتعلمها الفرد. المواطنة رابط بين المواطن بكافة نواحي حياته وبين الوطن، وتشير المواطنة إلى مشاعر الحب والولاء التي تكمن في حب الوطن والانتماء، وهذا الحب والولاء يشير إلى أغلى مراتب المواطنة" (طيب، القحطاني، 2018م، ص32).

المواطنة هي "الانتماء إلى الوطن والدولة التي ولد فيها الإنسان وخضوعه للقوانين الصادرة عنها وتمتعه مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق والتزامه بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الوطن، والمواطنة علاقة بين الفرد والدولة والتي يحددها قانون تلك الدولة من حقوق وواجبات في تلك الدولة" (مكتب التوجيه المجتمعي، 2010م، ص1).

وتعرف المواطنة عند (الصلابي، 2014م، ص23) "المواطنة الحديثة تعتمد على الاتفاق الجماعي القائم على أساس تحقيق ضمان الحقوق الفردية والجماعية، وهي شعور وجداني من خلال الارتباط بالأرض وبأفراد المجتمع الساكنين على الأرض، وهي عبارة عن رابطة بين أفراد يعيشون في زمان ومكان معين".

وتعرف الباحثة المواطنة إجرائياً في هذه الدراسة بأنها "انتماء وولاء للوطن، وعلاقة المواطن بينه وبين وطنه حيث تنظمها الأنظمة والقوانين، حتى يعرف المواطن ما عليه من حقوق وواجبات تجاه وطنه".

ثانياً: أهمية المواطنة:

تأتي أهمية المواطنة من حيث أنها عملية متواصلة لتعميق الشعور بالواجب تجاه المجتمع وتنمية الولاء بالوطن والاعتزاز به، وغرس حب النظام والاتجاهات الوطنية والأخوة والتفاهم بين المواطنين واحترام النظم والتعليمات في المجتمع وتعريف الأفراد بالمؤسسات الموجودة في بلدهم ومنظماته الحضارية أنها كانت ثمرة جهد وعمل دؤوب وكفاح منذ القدم، ولذلك من واجبهم احترام المؤسسات والمنظمات (المحروقي، 2008م، ص3).

تربية المواطنة هي حصيلة الجهود التي تقوم بها مؤسسات المجتمع الرسمية والغير رسمية، والتعليمية والغير تعليمية، وأنه ينبغي تعلمها بشكل كلي ومتكامل من خلال الممارسات والتطبيقات التي تتم داخل المدارس أو خارجها، وأن تعتبر تربية المواطنة عملية مستمرة، بحيث ينبغي العمل بشكل دائم على تكوين المواطنة وتنمية وعيه بنظام حقوقه وواجباته، وترسيخ سلوكه وتطوير مستوى مشاركته في المجتمع الذي ينتمي إليه، فالمواطنة في جوهرها تربية على المسئولية إذ تجعل المواطن قادر على تحمل المسئولية بشكل كامل، ومشاركاً فعالاً في مجتمعه (القحطاني وطيب، 2018م، ص32).

وترى الباحثة في هذه الدراسة بأن أهمية المواطنة تكمن في تحقيق العديد من الفوائد على الصعيدين الإنساني والوطني من خلال حفظ الحقوق وأداء الواجبات والتي من خلالها تصون حقوق المواطنين وتضمن التزام كل مواطن بما عليه من حقوق وواجبات وتقوية الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع حيث تخلق

المواطنة بيئة اجتماعية آمنة خالية من الخلافات والصراعات بفعل الاختلاف الثقافي وتحقيق المساواة والعدل بين الجميع.

ثالثاً: أهداف المواطنة:

فقد ذكر (العطار، 2018م، ص520) عن عدة أهداف للمواطنة لتعزيزها لدى الأفراد في المجتمع وهي:

1- دعم قيم الولاء والانتماء وتعزيزها لدى جميع الأفراد.

2- الوصول إلى درجة المساواة الكاملة بين الجميع في الواجبات والحقوق.

3- المساهمة في تشكيل شخصية المواطن والهوية الجماعية للوطن، ودعم قدرة الأفراد على التعامل مع الأزمات.

4- العمل على ضمان استمرار الدولة والمجتمع من خلال تمكين المواطن من حقوقه والدولة من حقوقها، والعمل من أجل رفعة الوطن وتقدمه ونمائه.

5- العمل على تعزيز الانتماء للوطن وخدمته والدفاع عنه، والسعي من أجل العيش المشترك مع الشريك الاجتماعي الذي يتقاسم الحياة مع الآخرين في الوطن.

وقد ترى الباحثة في هذه الدراسة بأن المواطنة تتناول المواطن بالدرجة الأولى باعتباره الهدف الأسمى من عملية الإصلاح واستقرار الوطن وتنميته، ولن تتحقق تلك المواطنة إلا من خلال تعزيز قيمة المواطنة وذلك من خلال المناهج التعليمية.

رابعًا: أبعاد المواطنة:

هناك عدة أبعاد للمواطنة وهي: البعد السياسي الذي يتجلى في إحساس الفرد بالانتماء إلى الوطن، والبعد الثقافي الذي يتجلى في ما يوفره الوطن من

حقوق تحافظ على الهوية الوطنية وتدعمها، والبعد الاقتصادي ويستهدف إشباع الحاجات المادية الأساسية للأفراد، والبعد المعرفي الحضاري وما يشمله من احترام لخصوصية الهوية الثقافية والحضارية، والبعد المهاري ويقصد به المهارات الفكرية مثل القدرة على التفكير الناقد والتحليل وحل المشكلات، والبعد الاجتماعي ويقصد به الكفاءة الاجتماعية في التعايش مع الآخرين والعمل معهم، والبعد الأخلاقي وهي إشاعة قيم العدالة والمساواة والتسامح والحرية والشورى (السيد وإسماعيل، 2010م، ص30).

المواطنة علاقة قانونية واجتماعية بين الفرد والدولة ذات أبعاد ومستويات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم الهوية والانتماء والحرية والحق والواجب، تتمثل أبعاد المواطنة فيما يلي:

1- البعد القانوني والسياسي: يتمثل في المساواة بين المواطنين في الحقوق والحريات والواجبات دون تمييز بينهم بسبب الدين أو العرق أو اللون أو الجنس.

2- البعد الثقافي والحضاري: يعني بالجوانب المعنوية للأفراد، والجماعات على أساس احترام خصوصية الهوية الثقافية والحضارية ونبذ كل أشكال التهميش.

3- البعد الاجتماعي والاقتصادي: يرتبط بالتوزيع العادل للثروات والخيرات العامة، وحق كل مواطن في الحصول على فرص متساوية لحياة اجتماعية كريمة (طويل، 2013م، ص4).

خامساً: عناصر المواطنة:

وقد ذكر (الخوالدة، والزعبي، 2016م، ص29-31) أن للمواطنة عناصر ينبغي أن تكتمل حتى تتحقق المواطنة وهي:

1- الانتماء: تعتبر من لوازم المواطنة، وهو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بإخلاص وحماس للارتقاء بوطنه والدفاع عنه، ومن مقتضيات الانتماء أن يفتخر الفرد بوطنه.

2- الحقوق: يتضمن حقوقاً يتمتع بها جميع المواطنين في نفس الوقت واجبات على الدولة والمجتمع ومنها: أن يحفظ له دينه وحقوقه الخاصة، توفير التعليم وتقديم الرعاية الصحية، تقديم الخدمات الأساسية وتوفير الحياة الكريمة له والعدل والمساواة، والحرية الشخصية والمتمثلة في حرية التملك وحرية الاعتقاد وحرية الرأي.

3- الواجبات: تختلف الدول عن بعضها البعض في الواجبات المترتبة على المواطن باختلاف الفلسفة التي تقوم عليها الدولة، فبعض الدول ترى أن المشاركة السياسية في الانتخابات واجب وطني، والبعض الآخر لا يرها كواجب وطني، ومن واجبات المواطن احترام النظام السائد في الدولة والدفاع عن الوطن وعدم خيانته والحفاظ على ممتلكاته والتكاتف مع أفراد المجتمع.

4- المشاركة المجتمعية: من أبرز سمات المواطنة أن يكون المواطن فعالاً في الأعمال المجتمعية، والتي من أبرزها الأعمال التطوعية في خدمة الوطن وما يترتب عليه من مصالح دينية ودنيوية، حتى تقوى أواصر المجتمع وتقديم النصيحة للمواطنين والمسؤولين لتجسيد المعنى الحقيقي للمواطنة.

5- القيم العامة: تعني أن يتحلى المواطن بالأخلاق السامية كالأمانة والإخلاص والصدق.

وترى الباحثة في هذه الدراسة بأن الجميع يتفق بخصوص عناصر المواطنة وهي الانتماء للوطن حيث يشعر المواطن بالفخر والاعتزاز بوطنه، والحقوق التي يترتب عليها من خلال المساواة بين جميع أفراد المجتمع، والواجبات التي تقع على

عاتق المواطن من خلال القوانين التي وضعت لصالح المواطن، والمشاركة المجتمعية من خلال الأعمال التطوعية التي تعود بالنفع على المجتمع من الناحية الدينية والدنيوية، والقيم العامة وهي تعني الإخلاص والصدق والأمانة من قبل المواطن تجاه وطنه فهو أقل شيء يمكن تقديمه للوطن.

سادساً: أهمية المواطنة بالنسبة لدولة الكويت:

تذهب فئة من المعنيين بقضايا التربية إلا أن فترة المراهقة هي أفضل وقت لتعلم العلاقة بين الحقوق والواجبات، حيث أن مرحلة الشباب فترة مهمة لغرس المعاني الوطنية لأنه الشباب هم عماد المجتمع، فالناشئة هم قادة التنمية الوطنية ولابد من تبصير المواطن بحقوقه وواجباته والتشريعات السائدة في المجتمع كي تنتظم الحياة وتزدهر، وتواجه العديد من الدول العربية تحديات عديدة من أبرزها ضعف البرامج الموجهة نحو تثقيف المواطن والشباب خاصة لتعريفهم بثقافتهم وهويتهم الوطنية ومساعدتهم على استغلال أوقات الفراغ.

تواجه دولة الكويت العديد من الظواهر والسلوكيات السلبية والدخيلة التي بدأت تطفو على سطح المجتمع، وهي إفرازات لعدة عوامل بعضها داخلية، وبعضها دخيلة عليه، ولكن في كلتا الحالتين نجد من الضرورة تحديد هذه الظواهر والتعامل معها بما تقتضيه مصلحة الوطن (الكندري وآخرون، 2008م، ص46).

- غرس الوطنية عملية إنسانية مستمرة لا يمكن الاستغناء عنها.
- أصبح هناك اهتمام دولي المتزايد للسلام والتسامح وحقوق الإنسان.
- المطالبة بالاهتمام بتنمية المواطنة حيث يجب العمل على تدريب المعلمين والمعلمات سواء بالجامعات أو كلية التربية أو حتى في ممارساتهم للمهنة، وتمت الكثير من الدراسات التي تنادي العمق بمفهوم المواطنة عند الطلاب وتتم الدراسة

التطبيقية وخصوصاً في المرحلتين الثانوية والجامعية (التقرير الوطني، 2008م، ص106).

لقد كسب مفهوم المواطنة في الكويت بالوقت الراهن أهمية أكثر من أي وقت وبات محل تداول ثقافي وبرلماني وحكومي وشعبي، ومن الممكن أن نعزو دوافع هذا الاهتمام المتزايد لعدة أسباب أبرزها:

1- زوال التحدي الأمني الخارجي مع سقوط النظام العراقي عام 2003م، وتوجه الانشغالات والهواجس الكويتية نحو الداخل، ولاسيما أنها كانت مؤجلة بسبب التهديد الخارجي الإقليمي منذ الغزو العراقي عام 1990م.

2- بروز الاهتمام الفعلي للمواطن بهويته وثقافته الفرعية (دينية، قبلية، طبقية) التي تترجم روابط الدم والنسب والعضوية التاريخية والمذهبية على حساب هويته الوطنية الكويتية مما خلق أزمة مواطنة وهوية لابد من بحثها والتنقيب عن أسبابها وإعادة صياغتها من جديد.

3- أمام تلك التحديات التي أفرزها واقع اقتصاد السوق، وشح الوظائف وتأخر فرص الحصول عليها، ودور الصفوة السياسية لعلاجها، ضعف التعاطي الفردي مع قضايا الشأن الوطني، وتراجع دورهم في المشاركة مما خلق أزمة ثقة بين المواطنين والمؤسسات الرسمية انعكست على مفهوم المواطنة في المجتمع والدولة (الوقيان، 2009م، ص15).

سادساً: نظريـات الدراسـة:

أولاً: نظرية رأس المال البشري:

حاول شولتز البحث عن تفسيرات أكثر فعَّالية لتفسير الزيادة في الدخل فعسى إلى تحويل الانتباه من مجرد الاهتمام بالمكونات المادية لرأس المال، إلي

الاهتمام بتلك المكونات الأقل مادية، وهى رأس المال البشري فقد لاحظ شولتز إهمال الباحثين للثروة البشرية، وتجنب أي تحليل منظم لهده الثورة.

وتباينت الآراء حول ظهور مفهوم رأس المال البشري، فقد يرى البعض ظهور المصطلح بأنه يعود إلى العصور القديمة مثل عصر أفلاطون وأرسطو، فقد نادى أفلاطون بتقسيم العمل في نظرية الدولة المثلى بناءً على اختلاف المواهب الطبيعية للبشر، ومن الجدير ذكره أن للحضارة الإسلامية دوراً مهماً في تطوير المعرفة الإنسانية، وهناك من يرى أن استخدام مصطلح رأس المال البشري يعود إلى الستينات من القرن العشرين، وهو ما تؤكده كتابات شولتز وبيكر، والبعض الآخر يرى أنه يعود إلى آدم سميث في القرن الثامن عشر، حيث تم استخدامه كأسلوب جذب ولفت للانتباه نحو مساهمة العمل في أداء المنظمات (أبو الروس،2015م، ص29).

لذا فقد ركز كل اهتمامه للوصول إلى نظرية للاستثمار في رأس المال البشري تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، ويعد مفهومه للاستثمار في رأس المال البشري إسهاماً كبيراً في مجال الاقتصاد حيث أشار إلى ضرورة اعتبار مهارات، ومعرفة الفرد شكل من أشكال رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه.

فهو يرى أن نمو رأس المال البشري يمكن أن يكون من أهم السمات المميزة للنظام الاقتصادي، وقد بني مفهومه على ثلاثة فروض أساسية وهي:

1 – إن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المداخلات المادية يرجع أساساً إلى الزيادة في المخزون المتراكم لرأس المال البشري.

2 – يمكن تفسير الاختلافات في الإيرادات وفقاً للاختلافات في مقدار رأس المال المستثمر في الأفراد.

3 – يمكن تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال التقليدي.

وتعرف الباحثة هنا مفهوم رأس المال البشري إجرائياً بأنه عبارة عن "مجموعة من المهارات، والقدرات التي يكتسبها الفرد، وتمكنه من المشاركة في الحياة الاقتصادية، والتي يمكن تحسينها من خلال الاستثمار في التعليم، والرعاية الصحية، والتدريب".

وترى الباحثة الحالية في هذه الدراسة أن "مفهوم رأس المالي البشري يخدم التعليم والمواطنة في دولة الكويت من خلال الاطلاع على نسبة الاستثمار في تعليم الناس، لذلك كان الاهتمام بالتعليم من خلال تطوير استراتيجيته، ومخرجاته، والبعثات، والعمل على اللوائح بسبب إدراك الدولة جيداً أن المعرفة التي يكتسبها الناس من خلال التعليم تساعد على تطوير الاقتصاد، وتؤدي إلى النمو الاقتصادي، كما علينا العمل جدياً لتحويل الوزارات، والهيئات، والمنشآت من مفهوم الموارد البشرية التقليدية إلى المفهوم الأهم استثمار رأس المال البشري من أجل بناء القدرات القطاعية، والمؤسسية، والإمكانات المطلوبة لتحقيق الأهداف الطموحة لرؤية دولة الكويت 2030م، وموائمة مخرجاتهم مع معايير التنمية والاستدامة، كما علينا الخروج من تلك الدائرة المغلقة التي ندور فيها منذ سنوات في التعامل مع رأس المال البشري".

كما ترى الباحثة الحالية في هذه الدراسة بأنه من المعلوم أن "مصطلح رأس المال البشري بمعناه الواسع، ويطلق على العنصر البشري الذي يتلقى قدراً كافياً من التربية، والتعليم، والتكوين، ونظرياً وتطبيقياً، أولاً والرعاية الصحية والاجتماعية ثانياً والنواحي التنظيمية والإنسانية، وثالثاً مما يطلق عليه الاقتصاديون عملية الاستثمار في رأس المال البشري تخطياً للاعتبارات الكمية إلى النواحي النوعية، والمؤسسة على المعرفة وتقنياتها، باعتباره أساس التقدم ومعيار النمو، وتشكل سياسات التعليم الجيدة الركيزة الأساسية في تنمية رأس المال البشري، فهي تهدف

إلى إمداد الأفراد بالأساس العريض أو المفاتيح التي ينطلقون منها كل حسب تخصصه إلى مجالات العمل المختلفة، وتؤثر السياسات التعليمية على تركيبة القوى العاملة من خلال ما توفره من تخصصات ومهارات قادرة على إشباع حاجات سوق العمل، والعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب على القوى العاملة".

ثانياً: نظرية رأس المال الثقافي:

تعود الجذور الفكرية لنظرية رأس المال الثقافي إلى العالم الفرنسي بيير بورديو، حيث يرى أن رأس المال الثقافي عنصرًا أساسيًّا متجسدًا يهدف إلى إضفاء الطابع المؤسسي المنظم داخل المجتمعات، ويسعى إلى الحفاظ عليه وتمكينه باستخدام العقل، كما يسعى المجتمع إلى إضفاء الشرعية على ما تحققه المؤسسة التعليمية للأفراد في ضوء ما يحصلون عليه من مؤهلات علمية وثقافية وفكرية مختلفة طيلة سنوات البحث والدراسة المختلفة، وتضفي خصائص أصلية لما يكتسبه هؤلاء الأفراد داخل تلك المؤسسات، ولكن بدرجات متفاوتة متأثرًا بطبيعة الفترات الزمنية، والمجتمع والطبقة الاجتماعية، مشيرًا إلى الدور الفعَّال لتلك المؤسسات في إنشاء وخلق رأس المال الثقافي داخل المجتمع بشكل ملحوظ وفعَّال يترك آثارًا إيجابية؛ تهدف إلى نجاح المجتمع، واستمرار عملياته (حوته، 2016م، ص739).

وقد قدم بيير بورديو والذي يعد رائد نظرية رأس المال الثقافي مفهوماً دقيقاً لرأس المال البشري الذي يتضمن رأس المال الثقافي، ورأس المال الاجتماعي، ورأس المال الاقتصادي، ورأس المال الرمز، وأكد من خلاله على التأثير المعنوي، والمادي، والمردود الاقتصادي، والاجتماعي للثقافة، باعتبارها تمثل مصدراً قوياً للحصول على منافع وأرباح، وأن دور العامل الثقافي ليس أقل أهمية من العامل

الاقتصادي (Burger, Luijendijk, Hop, Halm, Verdaasdonk & Jeekel , 2004: 43).

وتنطلق هذه النظرية من أن الجمهور يتأثر بما تبثه وسائل الإعلام للرأي العام حيث تساهم في زيادة ثقافتهم، ومعارفهم، ومعلوماتهم وخاصةً الجمهور الملتصق بوسائل الإعلام الذي يعتمد كلياً على ما يتدفق من معلومات، وأخبار عن العالم الخارجي، والداخلي (المشاقبة، 2011م).

وترجع أصول هذه النظرية إلى العالم الأمريكي جورج جربنر حيث بحث تأثير وسائل الاتصال الجماهيرية على البيئة الثقافية في إطار مشروعه الخاص بالمؤشرات الثقافية، وتعد دراسات الباحث جورج جبنر حول تأثير وسائل الإعلام والصحف خاصةً الأساس النظري الذي انطلقت منه نظرية رأس المال الثقافي، إذا يري جبنر إن وسائل الإعلام المقروءة، ومنها الصحف تنقل رسائل عديدة تؤثر في رؤيتهم وفهمهم للأحداث، والقضايا، والأشخاص في العالم من حولهم، ومن ثم فإن هذه الوسائل تُسهم في غرس صور ذهنية مُنمطة، وبناءً علي ذلك فإنها تقدم للجمهور صياغة جديدة للحقائق الاجتماعية التي يتم تناقلها بينهم، ما يعني التسليم بها، ووصفها بالحقائق الصادقة أو بمعنى آخر فإن الجمهور يعتقد بأن العالم الذي يراه في وسائل الإعلام المقروءة، وبخاصةً الصحف التي هي صورة حقيقة، وصادقة لعالمه الحقيقي (البشر، 2014م، ص219).

ويعبر مفهوم رأس المال الثقافي عن "مجموعة من الرموز، والمهارات، والقدرات الثقافية واللغوية والمعاني التي تمثل الثقافة السائدة، والتي اختيرت لكونها جديرة بإعادة انتاجها، واستمرارها، ونقلها خلال العملية التربوية، ويركز هذا المفهوم على أشكال المعرفة الثقافية، والاستعدادات التي تعبر عن رموز داخلية مستدمجة تعمل على إعداد الفرد للتفاعل بإيجابية مع مواقف التنافس، وتفسير العلاقات، والأحداث الثقافية" (العنزي، وصالح، 2009م، ص32).

وتعرف الباحثة هنا مفهوم نظرية رأس المال الثقافي إجرائياً أنها "تصوراً تطبيقياً للأفكار الخاصة بعمليات بناء المعنى، وتشكيل الحقائق الاجتماعية، والتعلم من خلال الملاحظة، والأدوار التي تقوم بها وسائل الأعلام في هذه المجالات، حيث تؤكد الفكرة العامة التي تجتمع حولها النظريات السابقة، وهي قدرة وسائل الإعلام في التأثير على معرفة الأفراد، وإدراكهم للعوالم المحيطة بهم خصوصاً بالنسبة للأفراد الذين يتعرضون إلى هذه الوسائل بكثافة كبيرة".

ثالثاً: نظرية توماس مارشال والمواطنة:

ولد توماس مارشال في 19 ديسمبر 1893 م بلندن، وهو عالم اجتماع إنجليزي أشتهر بحجته القائلة بأن تطور دولة الرفاهية الغربية في القرن العشرين قدم شكلاً جديدًا من المواطنة، وهي المواطنة الاجتماعية التي تشمل الحقوق في الموارد المادية، والخدمات الاجتماعية، واعتبر مارشال أن المواطنة الاجتماعية استكملت وعززت المواطنة المدنية، والسياسية التي حصلت عليها في أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية في القرنين الثامن عشر، والتاسع عشر (لعور، 2011م، ص16).

إن الانتماء للجماعة له أثره المباشر في إحداث تغير في الاتجاهات الذي تكون نتيجة نوعين من العوامل الأول: يتصل بخصائص الجماعة نفسها مثل طبيعة المعايير الجماعية، والثاني: يتعلق بالقيود المُلزمة للبقاء في الجماعة، وتلك منبثقة من رغبة العضو، كذلك يزيد إنتاج العضو إذا كان منتمياً لجماعة عما لو كان بمفرده، وسلوكه يتأثر بالعلاقات الاجتماعية التي تنشأ نتيجة وجوده بالجماعة (عطية، 2000م، ص212).

كان عمل مارشال الأكثر نفوذاً، مقال المواطنة والطبقة الاجتماعية، وقد تم تقديمه في الأصل في شكل سلسة من المحاضرات لألفريد مارشال في مدينة

كامبريدج في عام 1949م، وبعد بضع سنوات فقط من قيام حكومة حزب العمال بتنفيذ خطط ويليام بيفيريدج الاقتصادية في زمن الحرب للتأمينات الاجتماعية الشاملة، أدعى مارشال أن الجنسية في بريطانيا مُنحت أصلاً على أفراد الفئات الاجتماعية الرفيعة المستوى كحزمة واحدة من الامتيازات المدنية، والسياسية، والاجتماعية، وقال إنه مع ظهور الرأسمالية، والدولة الحديثة بدأ شكل جديد من المساواة، هذا النوع الجديد من المواطنة تخلص ببطء من مجموعة الامتيازات التي يتمتع بها حتى الآن المولودين بشكل جيد (Seleim, Ashour, 2007: 26).

أصبحت المواطنة من القضايا التي تفرض نفسها بقوة عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية البشرية أو الإنسانية، ومشاريع الإصلاح والتطوير الشاملة بصفة عامة، والمواطنة بمفهومها الواسع تعني الصلة بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت، ويرتبط بها جغرافياً، وتاريخياً، وثقافياً، وبعد ازدياد الشعور بالمواطنة من التوجهات المدنية الأساسية التي من أهم مؤشراتها الموقف من احترام القانون والنظام العام، والموقف من ضمان الحريات الفردية واحترام حقوق الإنسان، والتسامح، وقبول الأخر، وحرية التعبير، وغيرها من المؤشرات التي تمثل القيم الأساسية للمواطنة، مهما اختلفت المنطلقات الفكرية والمرجعيات الفلسفية لهذا المجتمع أو ذلك (موريس أنجرس، 2006م، ترجمة: بو زيد صحراوي وآخرون، ص54).

إن إسهام مارشال البارز في ميدان علم الاجتماع كان تقديم مفهوم الحقوق الاجتماعية باعتبارها من حقوق الفرد في دولة الرفاهية، وتعد المحاضرة التي ألقاها مارشال حول المواطنة، والطبقة الاجتماعية تركيزاً، وتمهيداً للأطروحة التي نشرت عام 1950م، ويصنف مارشال في مجال الفكر الاجتماعي السياسي ضمن قادة الليبرالية الجديدة التي تميزت بوعي أو ضمير اجتماعي (Pedrini , 2007: 355).

سابعاً: نشأة التعليم في دولة الكويت:

مر التعليم في الكويت بمرحلتين الأولى تمثلت بالفترة ما قبل التعليم النظامي وهي التعليم بواسطة ظهور المساجد والكتاتيب والثانية تمثلت بالمدارس النظامية ويرجع تاريخ أولى المدارس النظامية إلى عام 1911م حيث أنشئت أول مدرسة نظامية وهي المدرسة المباركية فكانت النواة التي بني عليها التعليم في دولة الكويت. وبعد إنشاء المدرسة المباركية تطور التعليم بشكل ملحوظ وانتشرت المدارس في جميع مناطق الكويت. وتوج هذا التطور بتأسيس جامعة الكويت عام 1966م (وزارة التربية).

ثامناً: مجالات الدراسة:

أعتمدت الدراسة الحالية على ثلاث مجالات أساسية تتمثل فيما يلي:

أ-المجال الجغرافي:

طبقت هذه الدراسة في دولة الكويت في منطقة النهضة وهي منطقة من مناطق دولة الكويت التابعة لمحافظة الفروانية وتتكون المنطقة من 3 قطع سكنية، ويبلغ إجمالي عدد سكانها 8806 وغالبية سكانها من المواطنين والجالية الآسيوية وتبلغ مساحتها 760.000 متر مربع، وتقع في منطقة ضاحية صباح السالم وهي منطقة من مناطق دولة الكويت التابعة لمحافظة مبارك الكبير وتتكون المنطقة من 13 قطعة سكنية وتجارية، ويبلغ إجمالي عدد سكانها 92818 وغالبية سكانها من المواطنين والجالية العربية والآسيوية.

ب-المجال البشري:

طبقت هذه الدراسة على عينة من بعض طلاب وطالبات المرحلة الثانوية في التعليم العام والتعليم الخاص في دولة الكويت.

ت-المجال الزمني:

طبقت هذه الدراسة فى العام الدراسى 2019 / 2020م واستغرق تطبيقها ثلاثة أشهر.

2-منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة الدراسة التى تسعى الى معرفة نمط التعليم والمواطنة فى المجتمع الكويتى لذا اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن والذي يعد من أهم المناهج وأعمقها المستخدمة في تفسير الظواهر الاجتماعية، ولا تعد المقارنة حقلاً معرفياً أو موضوعاً للدراسة بل منهجاً للبحث والتحليل، وبالرغم من اختلاف التعاريف إلا أنها تكاد تنطلق جميعها من جون ستيوارت ميل الذي عرفها بأنها دراسة ظواهر متشابهة متناظرة في مجتمعات مختلفة، وهي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر (ناصر، وآخرون، 2019، ص126).

3-أدوات جمع البيانات..

وتستخدم في البحوث الإجتماعية أكثر من البقية، وفي البحث الواحد إذ اقتضت الضرورة ذلك أي حسب نوع وطبيعة المعلومات المستهدفة. ولقد تم الإعتماد في هذا العمل على جملة من الأدوات وفقا لطبيعة الدراسة وتبعا للمنهج العلمي المستخدم وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

أ-استمارة الاستبيان:

الاستبيان من أبرز الأدوات المستخدمة في الأبحاث العلمية، وعلى وجه الخصوص في الأبحاث الاجتماعية، فهو سبيل الباحث للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بمفردات الدراسة، سواء أكان البحث مسحياً أو جزئياً، وفي الغالب يستخدم الاستبيان للتعرف على توجهات العينة الدراسية، ودراسة السلوكيات الخاصة بها، واكتشاف معلومات مهمة تلزم الباحث لتنفيذ البحث العلمي.

ب – المقابلة:

تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية، كما أنها تعد من أكثر الوسائل لجمع البيانات شيوعا وفعالية في الحصول على البيانات الضرورية لأي بحث، "وهي تعني ذلك التفاعل اللفظي الذ ي يتم عن طريق موقف مواجهة، يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستثير معلومات أو آراء أو معتقدات شخص آخر أو أشخاص آخرين، والحصول على بعض البيانات الموضوعية (لطفي، 1995، ص85).

4–العينة المستخدمة فى الدراسة..

استخدمت الباحثة عينتين من طالبات: عينة الصف الحادي عشر والثاني عشر من التعليم العام المتمثلة في ثانوية الربيع بنت معوذ للبنات والبالغ عددها 138 طالبة، والعينة الثانية للصف الحادي عشر والثاني عشر من التعليم الخاص المتمثل في مدرسة التكامل الدولية والبالغ عددهم 211 طالب وطالبة.

تاسعاً: نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الحالية الى العديد من النتائج من أهمها:

أولاً: النتائج المتعلقة بتأثير نمط التعليم على قيمة الديمقراطية.

- كشفت نتائج الدراسة التى تم التوصل إليها بأن هناك تباين بين مجموعات عينة الدراسة عن مدى تأثير المعلم على قيمة الديمقراطية لدى عينة

الدراسة من التعليم العام والتعليم الخاص، وقد ظهر ذلك واضحا لدى طلاب التعليم العام حيث توصلت الباحثة الى أنه بالنسبة للتعليم العام أشارت نسبة 71% بنعم أن ذلك انعكس على إحساسهم بمعنى الديمقراطية من خلال تأثرهم بالمعلم بصوره تدعم لديهم مفهوم الديمقراطية، بينما أشارت نسبة 29% من تلك العينة انهم لم يتأثرو بدور المعلم فى تدعيم الديمقراطية لديهم، ومن خلال نفس السياق فى التعليم الخاص أشارت نسبة 87.2% من العينة بنعم أى أن تأثرهم بالمعلم بصوره تدعم لديهم مفهوم الديمقراطية، بينما أكدت نسبة 12.8% من تلك العينة بلا أي أنهم لم يتأثرو بدور المعلم فى تدعيم الديمقراطية لديهم، الأمر الذى يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين طلاب التعليم العام وطلاب التعليم الخاص على نمط تعاملاتهم واحساسهم بمعنى الديمقراطية.

- كشفت نتائج الدراسة التى تم التوصل إليها بأن هناك تباين بين مجموعات عينة الدراسة عن مدى تأثير المناهج الدراسية على قيمة الديمقراطية ومدى احتوائها على موضوعات تتعلق بقيم المواطنة لدى الطلاب لدى عينة الدراسة من التعليم العام والتعليم الخاص، وقد ظهر ذلك واضحا لدى طلاب التعليم العام حيث توصلت الباحثة الى أنه بالنسبة للتعليم العام حيث أشارت نسبة 74.6% بأنه المناهج تحتوي على قيمة الديمقراطية، بينما أكدت نسبة 25.4% من تلك العينة بأنه لا تحتوي المناهج على قيمة الديمقراطية من وجهة نظرهم ، أما بالنسبة للتعليم الخاص فقد أشارت نسبة 87.2% من تلك العينة بأن المناهج الدراسية تحتوي على قيمة الديمقراطية، بينما أشارت نسبة 12.8% من تلك العينة عدم احتواء المناهج الدراسية على قيمة الديمقراطية، الأمر الذى يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب التعليم العام وطلاب التعليم الخاص عن

مدى تأثير المناهج الدراسية على قيمة الديمقراطية ومدى احتوائها على موضوعات تتعلق بقيم المواطنة.

- كشفت نتائج الدراسة التى تم التوصل إليها بأن هناك تباين بين مجموعات عينة الدراسة المقارنة بين الأنشطة الصفية التي تقام داخل المدرسة بين نمطي التعليم العام والخاص وأثره على زيادة مضمون الديمقراطية لدى الطلاب، عينة الدراسة من التعليم العام والتعليم الخاص، وقد ظهر ذلك واضحا لدى طلاب التعليم العام حيث توصلت الباحثة الى أنه بالنسبة للتعليم العام فقد أشارت نسبة 73.2% من حجم عينة التعليم العام الذين أجابوا بنعم فقد زادت تلك الأنشطة من مضمون الديمقراطية لديهم بينما أجاب 26.8% من تلك العينة بلا بأنهم لم تزيدهم تلك الأنشطة من مضمون الديمقراطية لديهم، بينما في الطرف الآخر من التعليم الخاص فقد أشارت نسبة 85.8% من حجم عينة تلك التعليم فقد زادتهم تلك الأنشطة الصفية من مضمون الديمقراطية لديهم، أما 14.2% من حجم تلك العينة والتي تعتبر نسبة قليلة فقد أجابوا بلا،الأمر الذى يشير الى وجود فروق ذات دلاله احصائية بين طلاب التعليم العام وطلاب التعليم ما تمارسه من أنشطة داخل المدرسة تزيد من مضمون الديمقراطية لديك.
- كشفت نتائج الدراسة التى تم التوصل إليها بأن هناك تباين بين مجموعات عينة الدراسة فيما يتعلق ما يتعلق بالأنشطة اللاصفية وتأثيرها على قيمة الديمقراطية من خلال مشاركة الطلبة في أنشطة تدعم الحوار الإيجابي خارج المدرسة الطلاب عينة الدراسة من التعليم العام والتعليم الخاص، حيث توصلت الباحثة الى أن نسبة 48.6% من عينة التعليم العام مشاركتهم في تلك الأنشطة، بينما 51.4% من تلك العينة لم يشاركوا في تلك الأنشطة من حجم عينة طالبات التعليم العام، أما فيما يتعلق بالتعليم الخاص فقد أكدت نسبة 44.5% من حجم عينة طالبات وطلبة التعليم

الخاص مشارتهم في تلك الأنشطة، بينما أكدت 55.5% من حجم تلك العينة عدم مشاركتهم في تلك الأنشطة، وتلاحظ الباحثة هنا تقارب النسب بين كلا التعليمين بخصوص المشاركة في الحوار الإيجابي خارج نطاق المدرسة ،الأمر الذى يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب التعليم العام وطلاب التعليم الخاص فيما يتعلق مشاركة الطلبة في أنشطة تدعم الحوار الإيجابي خارج المدرسة .

ثانياً: النتائج المتعلقة بتأثير نمط التعليم (العام – الخاص) في تدعيم قيمة حب الوطن:

- كشفت نتائج الدراسة التى تم التوصل إليها بأن هناك تباين بين مجموعات عينة الدراسة عن مدى تأثير المعلم على قيمة حب الوطن ودعمهم للمشاركة فى الاحتفالات الوطنية الخاصة بالوطن لدى عينة الدراسة من التعليم العام والتعليم الخاص، وقد ظهر ذلك واضحا لدى طلاب التعليم العام حيث توصلت الباحثة إلى أنه بالنسبة للتعليم العام فقد أكدت نسبة 94.9% من حجم عينة التعليم العام بتشجيع المعلم لهم أن ذلك انعكس على إحساسهم بمعنى حب الوطن من خلال تأثرهم بالمعلم بصوره تدعم لديهم مفهوم حب الوطن، بينما 5.1% من حجم تلك العينة لم يشجعهم المعلم وانهم لم يتأثرو بدور المعلم فى تدعيم حب الوطن لديهم.
- ومن خلال نفس السياق فى التعليم الخاص أشارت أكدت نسبة 85.3% من حجم عينة التعليم الخاص تشجيع المعلم لهم بالاحتفال بالأعياد الوطنية، بينما أكدت نسبة 14.7% من حجم تلك العينة لم يشجعهم المعلم أى أنهم لم يتأثرو بدور المعلم فى تدعيم حب الوطن لديهم، الأمر الذى يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين طلاب التعليم العام وطلاب التعليم الخاص على نمط تعاملاتهم واحساسهم بمعنى حب الوطن تأثير المناهج الدراسية على قيمة حب الوطن ومدى احتوائها على موضوعات

تتعلق بقيم حب الوطن وهل تحتوى على كافية عن تاريخ دولة الكويت لدى الطلاب لدى عينة الدراسة من التعليم العام والتعليم الخاص، وقد ظهر ذلك واضحا لدى طلاب التعليم العام حيث توصلت الباحثة الى أن النتائج أكدت منها نسبة 91.3% من حجم عينة التعليم العام بنعم أنه المناهج تحتوي على تاريخ دولة الكويت، بينما نسبة قليلة بلغت 8.7% من حجم تلك العينة التي أجابت بلا لم تحتوي المناهج على تاريخ دولة الكويت. ونرى بالمقابل مناهج التعليم الخاص والتي بلغت نسبة 51.7% من حجم عينة التعليم الخاص التي أجابت بنعم تحتوي المناهج على تاريخ دولة الكويت، بينما أكدت نسبة 48.3% من حجم تلك العينة أن المناهج لا تحتوي على تاريخ دولة الكويت.

- اما فيما يتعلق بالانشطة الصفية التى عززت لدى الطلبة قيم حب الوطن فقد توصلت الباحثة إلى أهم الأنشطة التي عززت لدى طلبة التعليم العام والخاص من قيمة حب الوطن، حيث أشارت نسبة 25.9% من حجم عينة التعليم العام بأنهم أجابوا بلا لم يشاركوا في تلك الأنشطة، بينما تفاوتت تلك المشاركات ما بين المشاركة الوطنية التي تقام داخل الفصل فقد بلغت نسبتها 9.8% من حجم تلك العينة، وأيضاً تحية العلم والاحتفال بالعيد الوطني بلغت نسبته 7% من حجم تلك العينة والتي عززت لدى الطالبة من قيمة حب الوطن.
- بينما نرى أن تعليم الخاص أشارت نسبة 20.9% من حجم تلك العينة أجابوا بلا حيث أنهم لم يشاركوا ي تلك الأنشطة، بينما أكدت نسبة 22% من حجم تلك العينة المشاركة في المسابقات الوطنية التي تقام داخل الفصل بين الطلبة، بينما بلغت نسبة 35.1% من حجم تلك العينة مشاركة الطلبة في الاوبريت الوطني قد عزز لديهم من قيمة حب الوطن لديهم

والانتماء والولاء إليه. وقد تفاوتت الإجابات بين الطلبة بخصوص أهم تلك الأنشطة التي عززت لديهم قيمة حب الوطن.

- كشفت نتائج الدراسة التى تم التوصل إليها بأن هناك تباين بين مجموعات عينة الدراسة فيما يتعلق ما يتعلق بالأنشطة اللاصفية وتأثيرها على قيمة حب الوطن من خلال مشاركة الطالب في تزيين المدرسة بأعلام دولة الكويت خلال الاحتفالات الوطنية من خلال عينة التعليم العام والخاص، فقد جاءت نتيجة التعليم العام الذين أجابوا بالمشاركة بلغت نسبتهم 76.8% بينما الذين لم يشاركوا بلغت نسبتهم 23.2% من تلك العينة، وبالمقابل نرى تقارب النسبة في التعليم الخاص الذين أجابوا بالمشاركة بلغت نسبتهم 74.9% بينما الذين لم يشاركوا بلغت نسبتهم 25.1%، ونرى تفاعل الطلبة في كلا التعليمين مشاركتهم في تزيين المدرسة بالأعلام خلال الاحتفالات الوطنية.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بتأثير نمط التعليم (العام – الخاص) على قيمة الأعمال الخيرية والتطوعية:

- كشفت نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها بأن هناك تباين بين مجموعات عينة الدراسة عن مدى تأثير المعلم على قيمة العمل التطوعي والخيري لدى عينة الدراسة من التعليم العام والتعليم الخاص من خلال مشاركة المعلم في القيام ببعض الأعمال، مثل: زراعة الأشجار – البيع في المقصف، فتوصلت الباحثة إلى أنه بالنسبة إلى التعليم العام أكدت نسبة 56.5% بمشاركة المعلم في زراعة الأشجار والبيع في المقصف مما عزز من قيمة التطوع بينما أكدت نسبة 43.5% بعدم مشاركة المعلم.
- ومن خلال نفس السياق فى التعليم الخاص أكدت نسبة 78.2% من الطلبة بمشاركة المعلم معهم في زراعة الأشجار والبيع في المقصف بينما أكدت نسبة 21.8% بعدم مشاركة المعلم.

- كشفت نتائج الدراسة التى تم التوصل إليها بأن هناك تباين بين مجموعات عينة الدراسة عن مدى تأثير المناهج الدراسية على قيمة الأعمال الخيرية والتطوعية ومدى احتوائها على موضوعات تتعلق قيمة الأعمال الخيرية والتطوعية وهل تحتوى على معلومات كافية عن قيمة الأعمال الخيرية والتطوعية لدى عينة الدراسة من التعليم العام والتعليم الخاص، وقد ظهر ذلك واضحا لدى طلاب التعليم العام حيث توصلت الباحثة الى كشفت نتائج الدراسة هل المناهج الدراسية عززت من مفهوم العمل التطوعي والخيري لدى الطالب في التعليم العام فقد أكدت نسبة 83.3% بنعم بينما أكدت نسبة 16.7% بلا وذلك حسب وجهة نظر الطلبة.
- بينما في التعليم الخاص أكدت 89.1% بنعم أنه المناهج الدراسية عززت لدى الطلبة من مفهوم العمل التطوعي والخيري بينما أكدت نسبة 10.9% بلا وذلك حسب وجهة نظر الطلبة في دور المناهج الدراسية.
- كشفت نتائج الدراسة التى تم التوصل اليها بأن هناك تباين بين مجموعات عينة الدراسة المقارنة بين الأنشطة الصفية على قيمة العمل التطوعى والخيرى بين نمطي التعليم العام والخاص كشفت نتائج الدراسة إلى أن مشاركة الطالب في أعمال داخل الفصل حثته على تعزيز قيمة العمل التطوعي والخيري لديه، ونستطيع أن نرى نتيجة ذلك في التعليم العام فقد أكدت نسبة 42% بشكل دائم بينما نسبة 45.7% ترى أنه بشكل متوسط بينما أكدت نسبة 12.3% بشكل ضعيف من خلال مشاركتهم في تلك الأنشطة، وبالمقابل في التعليم الخاص فقد أكدت نسبة 53.6% بشكل دائم بأن تلك الأنشطة تعزز لديهم من قيمة العمل التطوعي بينما نسبة 33.2% بشكل متوسط بينما ترى نسبة قليلة بتأثير تلك الأنشطة الصفية لديهم فقد بلغت 13.3% والدلالة الإحصائية (كا2= 5.729).

- **كشفت نتائج الدراسة في الأنشطة التي يمارسها الطلبة خارج نطاق المدرسة هل عززت لديه من قيمة العمل التطوعي والخيري، فقد نستطيع رؤية ذلك في التعليم العام فقد أكدت نسبة 68.8% بنعم عززت لديهم تلك الأنشطة في تعزيز قيمة العمل التطوعي لديهم بينما بلغت نسبة 31.2% بلا، بينما نرى في المقابل التعليم الخاص فقد أجابوا بنعم نسبة بلغت 91% أن تلك الأنشطة عززت لديهم قيمة العمل التطوعي بينما بلغت نسبة 9% أجابوا بلا.**

رابعاً: النتائج المتعلقة بتأثير نمط التعليم (العام – الخاص) على قيمة تحمل المسئولية:

- **كشفت نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها بأن هناك تباين بين مجموعات عينة الدراسة عن دور المعلم وتعزيزه في تحمل المسئولية للطالب لدى عينة الدراسة من التعليم العام والتعليم الخاص فقد كشفت النتائج أنه نسبة 76.1% من حجم تلك العينة أجابت بنعم بينما نسبة 23.9% أجابت بلا، بينما نرى في التعليم الخاص نسبة 74.4% من حجم تلك العينة أجابت بنعم بينما ترى نسبة 25.6% بلا لم يعزز المعلم لديهم من قيمة المسئولية.**
- **تطرقت الباحثة في كيفية تأثير المناهج الدراسية على تحمل المسئولية لدى الطالب من خلال الدور الفاعل للمناهج الدراسية في دعم وتعزيز قيمة المسئولية لديهم فقد جاء في التعليم العام نسبة 74.6% من حجم تلك العينة موافق بينما نرى نسبة 25.4% غير موافق حسب وجهة نظر الطلبة، في التعليم الخاص نرى 87.2% من حجم تلك العينة موافقون على دور المناهج في تعزيز قيمة المسئولية بينما غير موافق بلغت نسبتهم 12.8% حسب وجهة نظر الطلبة.**

- أما عن الأنشطة الصفية على إتاحتها للطلبة فرصة في تحمل المسئولية فقد توصلت الباحثة الى مجموعه من النتائج منها ما يتعلق بالتعليم العام حيث وجد ان نسبة 77.5% من الطلبة أجابوا بموافق فقد أتاحت لهم تلك الأنشطة الصفية التي يمارسوها في تحمل المسئولية بينما نسبة 22.5% غير موافقون.
- أما فيما يتعلق بالتعليم الخاص فقد وجدت الباحثة أن نسبة الطلبة الذين أجابوا بموافق 90.5% وغير موافق بلغت نسبتهم 9.5% بأن تلك الأنشطة لم تتيح لهم الفرصة في تحمل المسئولية.
- سعت الباحثة الى التعرف على أن هل للأنشطة اللاصفية دور في تعزيز مفهوم المسئولية لدى الطالب وما يمارسه في حياته خارج نطاق المدرسة ساعده في مفهوم المسئولية فقد توصلت النتائج في التعليم العام الى انه بلغت نسبة 68.1% من تلك العينة أجابت بنعم بينما نسبة 31.9% أجابت بلا، بينما في التعليم الخاص نرى لعب الأنشطة اللاصفية ودورها في تعزيز مفهوم المسئولية للطالب وبلغت نسبة 81.5% من تلك العينة أجابت بنعم بينما نسبة 18.5% أجابت بلا.

عاشراً: توصيات الدراسة:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج من خلال هذه الدراسة توصى الباحثة بما يلي:

1- عقد دورات تدريبية توعوية منظمة للمعلمين بمدارس التعليم العام لكيفية تدعيم قيمة الديمقراطية لدى الطلاب بمدارسهم في ظل التطورات الحديثة.
2- تطوير مناهج التعليم العام والتعليم الخاص بالصورة التي تتماشى مع التغيرات الحديثة في المجتمع ومن شأنها تدعيم الديمقراطية لدى المعلم والطلاب.

3- زيادة الانشطة الصفية واللاصفية بمدارس التعليم العام والتي من شأنها تدعيم قيمة الديمقراطية لدى الطلاب.

4- عقد دورات تدريبية توعوية منظمة للمعلمين بمدارس التعليم الخاص لكيفية التغلب على معوقات تدعيم حب الوطن لدى الطلاب بمدارسهم في ظل التطورات الحديثة.

5- تطوير مناهج التعليم الخاص بالصورة التي تتماشى مع التغيرات الحديثة في المجتمع ومن شأنها رفع قيمة حب الوطن لدى المعلم والطلاب.

6- زيادة الانشطة الصفية واللاصفية بمدارس التعليم العام ومدارس التعليم الخاص والتي من شأنها رفع قيمة حب الوطن لدى الطلاب.

7- عقد ندوات تعليمية يشارك فيها المعلمين في مدارس التعليم العام والتي من شأنها تدعيم قيمة المشاركة في الأعمال الخيرية والتطوعية لدى الطلاب بالمدرسة والمجتمع.

8- زيادة الانشطة الصفية واللاصفية بمدارس التعليم العام والتي من شأنها رفع قيمة المشاركة في الأعمال التطوعية والخيرية لدى الطلاب.

9- عقد ندوات تعليمية يشارك فيه المعلمين والمختصين في مدارس التعليم العام والتعليم الخاص من شأنها تدعيم قيمة تحمل المسئولية بالمدرسة والمنزل والمجتمع.

10- زيادة الانشطة الصفية واللاصفية بمدارس التعليم العام والتي من شأنها رفع قيمة المشاركة في الأعمال التطوعية والخيرية لدى الطلاب.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية:

1 – ابتسام صاحب موسى، ورائدة حسين حميد، (٢٠١٦)، "تقويم الأنشطة الصفية واللاصفية من وجهة نظر طلبة اللغة العربية في كلية التربية الأساسية – جامعة بابل العراقية"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد ٦، العدد ٤.

2– أحمد زايد، (٢٠١١)، "الاستثمار الثقافي مقاربة سسيولوجية للمفهوم، المؤتمر السنوي الثالث عشر: الاستثمار الثقافي"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر.

3– أ. أحمد صابر حوحو، (٢٠١٨)، "مبادئ ومقومات الديمقراطية"، مجلة المفكر، العدد الخامس.

4– أحمد عبد المجيد أبو الحمائل، (٢٠١٩)، "دور مناهج العلوم في تعزيز قيم المواطنة لدى طلاب المرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠م من وجهة نظر معلمي العلوم"، مجلة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، المجلد (١٠)، العدد (٢)، الجزء (١).

5– التقرير الوطني لتطوير التعليم في دولة الكويت ٢٠٠٤–٢٠٠٨، التعليم الجامع طريق المستقبل، وزارة التربية، دولة الكويت.

6– التوجيه الاجتماعي، مكتب التوجيه الاجتماعي بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، (٢٠١٠)، السنة الثانية دولة الكويت.

7– أ. د. الحسن بن محمد المغيدي، (٢٠٠٨)، "التعليم في دول الخليج"، مؤسسة حورس الدولية.

8– الوثيقة الأساسية للمرحلة الثانوية، وزارة التربية دولة الكويت، ٢٠١٦.

9– الوثيقة الأساسية للمرحلة المتوسطة، وزارة التربية دولة الكويت، ٢٠١٦.

10– آمال محمد حسن عتيبة، (١٤٣٦هـ)، "المتطلبات التربوية لتعزيز قيم المواطنة لدى الشباب في ظل تداعيات العولمة"، مؤتمر الشباب والمواطنة قيم وأصول، ج٣، جامعة أم القرى.

11- د. أمل بدر الدويلة، (٢٠١٥)، "قيم المواطنة لدى طلبة جامعة الكويت وعلاقتها ببعض المتغيرات"، المجلة التربوية، العدد ١١٤.

12- آمنة أحمد حمد السيد أحمد، (٢٠١٨)، "دور الأنشطة المدرسية في تعزيز قيم المواطنة لدى طلاب المرحلة الثانوية"، جامعة الجزيرة، السودان.

13- بسام عبد الرحمن المشاقبة، (٢٠١١)، "نظريات الإعلام"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.

14- بن شعبان خضرة، (٢٠١٥)، "النشاطات الصفية وعلاقتها بالمهارات الحياتية من وجهة نظر معلمي المرحلة الابتدائية"، جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة، الجزائر.

15- بيير بورديو، (١٩٩٤)، "العنف الرمزي- بحث في أصول علم الاجتماع التربوي"، ترجمة: نظير جاهل، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان.

16- توماس باترسون، (٢٠٠١)، "الحضارة الغربية الفكر والتاريخ"، ترجمة: شوقي جلال، القاهرة، المركز الأعلى للثقافة.

17- أ. د. تيسير محمد الخوالدة، وأ. حصة ناصر العتيبي، (٢٠١٩)، "دور موجهي التربية الفنية في تعزيز قيم المواطنة من وجهة نظر المعلمين"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، المجلد (١٧)، العدد الأول.

18- تيماء متلع القحطاني، وعزيزة عبد الله طيب، (٢٠١٨)، "دور الإدارة المدرسية في تعزيز المواطنة لدى طالبات المرحلة الثانوية بمحافظة القويعية"، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد الثاني، العدد العاشر.

19- جميل صليبا، (١٩٨٢)، "المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية"، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.

20- جهينة سلطان العيسى، وخضر زكريا، وكلثم علي الغانم، (٢٠٠١)، "موجز تاريخ الفكر الاجتماعي"، سلسلة علم الاجتماع، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق.

21- جوردن مارشال، (٢٠٠١)، "موسوعة علم الاجتماع"، ترجمة: محمد الجوهري، محمد محي الدين، محمود عبد الرشيد، هناء الجوهري، المجلس الأعلى للثقافة، المجلد الثالث، المشروع القومي للترجمة.

22- حسناء راشدي، ونسيمة سيفي، (٢٠٠٤)، "عمليتي التعليم والتعلم"، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قسم البيولوجيا.

23- حسين درويش العادلي، (٢٠٠٤)، "المواطنة، والمبدأ الضائع"، سلسلة الديمقراطية للجميع، دار الصباح للصحافة والطباعة والنشر، بغداد.

24- أ. م. د. حسين رحيم عزيز الهماش، (٢٠١٨)، "تربية المواطنة في الفكر الإسلامي"، مجلة الاستاذ، المجلد الثالث، العدد ٢٢٤.

25- حمود خليفة سالم العازمي، (٢٠١٠)، "الدور التربوي للديوانية في نشر ثقافة المواطنة في دولة الكويت"، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- د. حوته حسين، (٢٠١٦)، "التعليم وتشكيل رأس المال الثقافي"، مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا، العدد ,٢٩

27- خالد قرواني، (٢٠١١)، "الاتجاهات المعاصرة للتربية على المواطنة"، بحث مقدم للمشاركة في مؤتمر المناهج والمواطنة الذي نظمته جامعة الأقصى في غزة، فلسطين.

28- خالد كاظم أبو دوح، (٢٠١٩)، "رأس المال الثقافي ... مقاربة سوسيولوجية"، مجلة التفاهم، العدد ٦٣، سلطنة عمان.

29- دستور دولة الكويت، (١٩٦٢)، مجلس الأمة دولة الكويت.

30- د. راضية رابح بوزيان، (٢٠١٤)، "التربية والمواطنة الواقع والمشكلات"، مركز الكتاب الأكاديمي.

31- رامي ابراهيم عبد الرحمن الشقران، (٢٠١٦)، "إسهام برامج الأنشطة الطلابية في تعزيز مفاهيم المواطنة لدى طلاب جامعة أم القرى"، مجلة العلوم التربوية، العدد (٢)، الجزء (١).

32- راوية حسن، (٢٠١١)، "مدخل استيراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية"، الإسكندرية، دار الجامعة.

33- أ.د. ربيع محمود علي نوفل، وأ.د. مايسة محمد الحبشي، وأ. أسماء حامد سعد، (٢٠١٩)، "الوعي البيئي للطفل وعلاقته بتحمل المسؤولية لدى مرحلة الطفولة المتأخرة"، العدد الثالث عشر.

34- رضوى عمار، (٢٠١٤)، "التعليم والمواطنة والاندماج الوطني"، مركز العقد الاجتماعي، p(34).

35- د. رمزي سلامة، (٢٠٠٧)، "التنمية والتعليم في البلدان العربية – ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الإتحاد البرلماني العربي حول: الرؤية البرلمانية العربية لواقع التعليم في البلدان العربية"، دولة الكويت.

36- ريا سالم المنذري، (٢٠١٤)، "مستوى ممارسة معلمي اللغة العربية لأدوارهم في تنمية قيم المواطنة في نفوس الطلبة من وجهة نظر الطلبة أنفسهم سلطنة عمان"، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد (١٥)، العدد (٤)، جامعة السلطان قابوس.

37- سعد العنزي، وحميد الملا، (٢٠١٦)، "دور رأس المال البشري في قوة منظمات الأعمال"، مجلة الدنانير، المجلد ٨، العدد ١.

38- سعد الكواري، وعمرو وائل، (٢٠١٥)، "قيم المواطنة ودور النشاط الاجتماعي المدرسي في تنميتها".

39- سعد علي العنزي، (٢٠٠١)، "رأس المال الفكري: الثروة الحقيقية لمنظمات القرن الحادي عشر"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد ٢٥,

40- سعد علي العنزي، (٢٠١٤)، "إبداعات الأعمال / قراءات في التميز الإداري، والتفوق التنظيمي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

41- سعيد العنزي، وأحمد صالح، (٢٠٠٩)، "إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

42- سلامة حمدي أحمد حسين، (٢٠١٦)، "المنهج المدرسي ما له وما عليه"، كلية التربية، قسم الدراسات العليا، جامعة أسيوط.

43- سميرة عبد الصمد، (٢٠١٦)، "دور الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز بالمنظمات – دراسة حالة شركة الإسمنت عين التوتة بباتنة (SCIMAT)"، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

44- سناء جابر، (٢٠١٧)، "دور رأس المال البشري في تحقيق الأداء المتميز الجامعي دراسة حالة: جامعة محمد خيضر – بسكرة –)"، جامعة محمد خيضر – بسكرة –، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

45- د. سيف بن ناصر المعمري، وفوزية السعيدي، (٢٠١٩)، "فاعلية وحدة دراسية مقترحة في العمل التطوعي في تنمية مهارات التفكير الناقد والاتجاه نحو المواطنة المسؤولة لدى طالبات الصف الثامن بمحافظة شمال الباطنة بسلطنة عمان"، مجلة البحوث التربوية والنفسية، المجلد (١٧)، العدد (٦٥).

46- سيلة عثمان مباركي، (٢٠١٧)، "أساليب توظيف النشاط اللاصفي لتنمية القيم الأخلاقية لدى الطلاب"، أوراق علمية، العدد ٧.

47- صبحي طويل، (٢٠١٣)، "التعليم من أجل المواطنة العالمية – إطار عمل"، باريس منشورات اليونسكو.

48- صفاء عبد الوهاب بلقاسم، (٢٠١٦)، "دور مناهج التربية الفنية في تنمية قيم المواطنة لدى طالبات المرحلة المتوسطة"، بحوث عربية في مجالات التربية النوعية، العدد (٢).

49- صلاح الدين الكبيسي، (٢٠٠٢)، "إدارة المعرفة وأثرها في الابداع التنظيمي – دراسة استطلاعية مقارنة لعينة من شركات القطاع الصناعي المختلط"، دراسة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد.

50- صلاح الدين محمود، (٢٠٠٥)، "تعليم وتعلم مهارات التدريس في عصر المعلومات"، عالم الكتب، القاهرة.

51- طلال الشمري، (٢٠١٦)، "دراسة حول اقتصاديات التعليم في دولة الكويت – تحليل تكاليف الإنفاق على التعليم"، الأمانة المساعدة لشئون التخطيط، دولة الكويت.

52- د. طلال بن علي مثنى أحمد، (٢٠٢٠)، "دور عمادة شئون الطلاب في تنمية قيم المواطنة لطلاب الجامعة عن طريق الأنشطة الطلابية"، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد (٤)، الجزء (١).

53- عادل حرحوش المفرجي، وأحمد علي صالح، (٢٠٠٣)، "رأس المال الفكري طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

54- عبد الحفيظ لعور، (٢٠١١)، "أساليب وسياسات الاستثمار في رأس المال الفكري – الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات المال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة الفترة من ١٣-١٤/ديسمبر/٢٠١١"، جامعة الشلف، الجزائر.

55- عبد الرحمن بن عبد القادر بن محمد الحفظي، (١٤٢٦هـ)، "دور التربية الوطنية في تنمية المواطنة في المجتمع السعودي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى.

56- عبد السلام علي نوير، (٢٠١١)، "الاتجاهات المعاصرة قي دراسة الثقافة السياسية"، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون، دولة الكويت، العدد ١، المجلد ٤٠,

57- عبد الفتاح جودة السيد، وطلعت حسين اسماعيل، (٢٠١٠)، "دور الجامعات في توعية الطلاب بمبادئ المواطنة كمدخل تحتمه التحديات العالمية المعاصرة (التعديلات الدستورية للعام ٢٠٠٧ نموذجاً)، مجلة دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية جامعة الزقازيق، العدد ٦٦، الجزء الثاني.

58- أ. د. عبد اللطيف حسين فرج، (٢٠١٠)، "نظام التربية والتعليم في دول الخليج العربية"، دار وائل للنشر، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى.

59- عبد الله الرشدان، (٢٠٠٥)، "في اقتصاديات التعليم"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

60- عبد الله خالد الحاتم، (١٩٨٠)، "من هنا بدأت الكويت"، المطبعة العمومية دمشق، الطبعة الثانية.

61- عبد المنعم نافع، (٢٠٠٥)، "وعي طلاب التعليم الأساسي بمبادئ المواطنة" دراسة ميدانية، العدد ٥٠، مجلة التربوية، جامعة الزقازيق.

62- عدنان علي يوسف، (٢٠١٨)، "الوطن بين الحب والواجب من منظار الشرع الإسلامي والأدب العربي"، العدد ١١.

63- علياء عمر كامل فرج، (٢٠١٩)، "التربية من أجل المواطنة النشطة للفتاة السعودية"، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد السادس، المجلد (٣).

64- أ. د. علي أسعد وطفة، ود. فرح المطوع، (٢٠٠٨)، "لماذا يلحق الآباء أبنائهم بالمدارس الخاصة الأجنبية في دولة الكويت – الصورة التربوية للمدارس الأجنبية الخاصة من منظور أولياء أمور التلاميذ في المرحلة الابتدائية"، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد ١٠٩.

65- علي الطراح، (٢٠٠١)، "دور التعليم ومؤسسات المجتمع المدني في تطوير منظومة القيم في المجتمع الكويتي – القيم والتعليم"، الكتاب السنوي الثالث، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

66- علي محمد المغربي، (٢٠١٥)، " الإعلام والاتصال الجماهيري"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

67- د. علي محمد محمد الصلابي، (٢٠١٤)، "المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة"، الطبعة الأولى.

68- عماد الدين أحمد المصبح، (٢٠٠٥)، "رأس المال البشري في سورية – قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري"، جمعية العلوم الاقتصادية في القطر العربي السوري، ندوة الاقتصاد السوري- رؤية شبابية.

69- فارس مطر الوقيان، (٢٠٠٩)، "المواطنة في الكويت مكوناتها السياسية والقانونية وتحدياتها الراهنة"، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، سلسلة الفكر الاجتماعي (١).

70- فاضل حمد القيسي، وعلي حسون الطائي، (٢٠١٤)، "الإدارة الإستراتيجية نظريات ومداخل وأمثلة وقضايا معاصرة"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

71- فاطمة الرامزي، (٢٠٠٩)، "التعليم الحكومي في الكويت – مشكلاته وسبل الحل". موقع مجلس الأمة الكويتي.

72- فريال مهنا، (٢٠٠٢)، "علم الاتصال والمجتمعات الرقمية"، بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق.

73- فهد ابراهيم الحبيب، (٢٠٠٦)، "الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة"، دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي بالباحة بالمملكة العربية السعودية من ٧ - ١٠/ مارس.

74- د. قاضي نجاة، (٢٠١٤)، "دور التعليم في تنمية رأس المال البشري من أجل الحد من البطالة في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد ١١، المجلد ٢.

75- قرار وزاري رقم (١٢٨/٢٠٠٨)، (٢٠٠٨)، "بشأن: تشكيل لجنة تنفيذ مشروع القيم التربوية ٢٠٠٧-٢٠٠٨"، وزارة التربية دولة الكويت.

76- كامل خورشيد مراد، (٢٠١١)، "الاتصال الجماهيري والإعلام"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان.

77- لبنى بابا سعيد، (٢٠١٥)، "دور الاستثمار في الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة: ٢٠٠٥-٢٠١٣"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير أكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

78- لجنة خطة استراتيجية متكاملة، (٢٠١٠)، "استراتيجية تكريس مفاهيم المواطنة والولاء والانتماء لدى النشئ في المناهج الدراسية بدولة الكويت، وزارة التربية دولة الكويت.

79- لطيف عبدالرضا عطية، (٢٠٠٨)، "رأس المال الفكري وإدارة المعرفة: العلاقة والآثر - دراسة استطلاعية"، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، (١٠)٣.

80 د. لمياء صالح الهواري، (٢٠١٨)، "القيم الحياتية وعلاقتها بتحمل المسؤولية لدى طالبات كلية التربية دراسة مقارنة بين المتأخرات دراسياً والمتفوقات"، العلوم التربوية، الجزء (٤)، العدد الثالث.

81- ليلى حسين كاوياني، (٢٠١٤)، "تقويم مشروع تأصيل القيم التربوية في مدارس التعليم العام بدولة الكويت"، معهد الدراسات التربوية جامعة القاهرة.

82- ماجد بن ناصر خلفان المحروقي، (٢٠٠٨)، "دور المناهج في تحقيق أهداف تربية المواطنة"، المكتبة الالكترونية: أطفال الخليج لذوي الاحتياجات الخاصة.

83- مالك بن نبي، (١٩٥٩)، إصدار الطبعة ٢٠٠٥، "مشكلة الثقافة"، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

84- محمد الحديدي، (٢٠٠٦)، "نظريات الإعلام اتجاهات حديثة في دراسة الجمهور والرأس العام"، مكتبة نانسي دمياط، دمياط.

85- محمد بن سعود البشر، (٢٠١٤)، "نظريات التأثير الإعلامي"، الطبعة الأولى، مطبعة العبيكان، الرياض.

86- محمد سماح مسند العنزي، (٢٠١٧)، "دور معلم المرحلة الثانوية في تعزيز قيم المواطنة لدى الطلاب من وجهة نظر المشرفين التربويين"، المجلد (٣٣)، العدد (١)، الجزء (٢).

87- محمد صالح تركي القرشي، (٢٠١٠)، "علم اقتصاد التنمية"، دار إثراء، الأردن.

88- د. محمد صالح مهدي، (٢٠١٢)، "العمل الخيري – دراسة تأصيلية تاريخية"، المجلد (٨)، العدد ,٣٠

89- محمد طلال محمد أبو الروس، (٢٠١٥)، "دور رأس المال البشري في تجنيد الأموال في المؤسسات الأهلية العاملة في قطاع غزة – دراسة حابة المنظمات الأهلية في محافظة الوسطى"، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية بغزة.

90- محمد عبد الرؤوف خميس، (٢٠٠٦)، "فاعلية تنهج متطور في التربية الوطنية في تنمية بعض جوانب التعلم اللازمة لخصائص المواطنة لدى طلاب المرحلة الثانوية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة الاسكندرية.

91- د. محمد عبد الله الحاوري، ود. محمد سرحان علي قاسم، (٢٠١٦)، "مقدمة في علم المناهج التربوية"، دار الكتب، الطبعة الأولى، الجمهورية اليمنية.

92- د. محمد عبد الله الخوالدة، ود. ريم تيسير الزعبي، (٢٠١٦)، "التربية الوطنية المواطنة والانتماء"، دار الخليج للنشر والتوزيع.

93- د. محمد محمود العطار، (٢٠١٨)، "دور المؤسسات التربوية والثقافية في تنمية قيم المواطنة لدى الأطفال في الطفولة المبكرة"، مجلة الطفولة العربية، المجلد (١٩)، العدد (٧٦).

94- محمد منير عودة شبير، (٢٠١٥)، "دور أنظمة ذكاء الأعمال في تنمية رأس المال البشري في القطاع المصرفي الفلسطيني – دراسة حالة (بنك فلسطين)"، الرسالة استكمال لمتطلبات الحصول الى درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية- غزة.

95- محمد نافذ الناطور، (٢٠١٥)، "دور المخيمات الصيفية في تعزيز العمل التطوعي في جامعة الأقصى من وجهة نظر طلبتها وعلاقته ببعض المتغيرات"، مجلة البحث العلمي في التربية، المجلد (١٦)، الجزء (١).

96- محمد نصر مهنا، (٢٠٠١)، "في نظرية الدولة والنظم السياسية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

97- محمد هشام أبو القمبز، (٢٠٠٦)، "جدد شبابك بالتطوع"، النسخة الأولى.

98- محمود حسن اسماعيل، (٢٠٠٣)، "مبادئ علم الاتصال ونظرياته"، الطبعة الأولى، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مطبعة الهرم، القاهرة.

99- محمود ناظم فرحان، (٢٠١٨)، "تحليل محتوى كتب الاجتماعيات للمرحلة الابتدائية وفق أبعاد المواطنة"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل.

100- مصطفى يوسف كافي، (٢٠١٥)، " الرأي العام ونظريات الاتصال"، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

ثانيا : المراجع الأجنبيه :

1 –Abu Faraj , Ashraf Abdul Wahab . (2015) . Villagers and social investment : a field study of the topography development in an Egyptian village , Journal of al-Ijtimaiyah , 121(4103) : 1 – 96.

2 –Barton , H . & Dellbridge , R . , (2011) . Development in the learning Factory : Training Human Capital , Journal of European industrial Training , 29. (**2**)

3 –Bryan Turner, Vulnerability and Human Rights. Penn State University Press, 2006.

4 –Burger , J . W . , Luijendijk , R . W . , Hop , W . C . , Halm , J . A . , Verdaasdonk , E . G . , & Jeekel , J . (2004) . Long - term follow - up of a randomized controlled trial of suture versus mesh repair of incisional hernia , Annals of surgery , 240(4) , 578.

5 –Derek Gregory, Ron Johnston, Geraldine Pratt, Michael J. Watts and Sarah Whatmore, The dictionary of human geography, 5th edition, 2009.

6 –Edvinsson & Malone . (2002) . Intellectual Capital : Realizing Your Company True Value by Finding Its Hidden Brainpower , New York : Harper Business.

7 –Farmer , L . D . , Rajak , S . N . , McNab , A . A . , Hardy , T . G . , & Selva , D . (2016) . Surgical correction of giant fornix syndrome , Ophthalmic Plastic & Reconstructive Surgery , 32(2) , 142 – 144.

8 –Fatih OZTURK, Serdar MALKOC and Arife Figen ERSOY, (2016), "Patriotism as Perceived by Social Studies Teachers: An Outlook on the Individual Society and Education", Journal of PAU Egit Fak Derg, 40 .

9 –Felı´cio , J . Augusto . & Couto , Eduardo . (2014) . Human capital , social capital and organizational performance, Management Decision , Emerald Group Publishing Limited , 21(1) : 917 – 920 .

10 –Filiz Keser, Hanife Akar and Ali Yildirim, (2011), "The role of extracurricular activities in active citizenship education", Journal of Curriculum Studies, 43.(6)

11 –Glaeser , Edward , L . (2000) . The Formation of Social Capital , 1nd edition .

12 –Hoyman , Michele & Faricy , Christopher . (2009) . It Takes a Village A Test of the Creative Class , Social Capital , and Human Capital Theories , Urban Affairs Review , 77(9) , 922 – 999.

13 –Huang , Gerald , Z . D . ; Roy , Matthew , H . ; Ahmed , Zafar U . (2012) . Benchmarking the human capital strategies of MNCs in Singapore , Benchmarking : An International Journal , (9)4.

14 –J. P. E. HARPER-SCOTT & JIM SAMSON (EDS), AN INTRODUCTION TO MUSIC STUDIES (Cambridge, New York, Melbourne et al.: Cambridge University Press, 2009).

15 –Khasawneh , S . , (2011) . Human capital Planning in higher Education Institutions , International , Journal of Educational Management , 12. (1)

16 –Koniordos , Sokratis . (2008) . Social Capital in : William A . Darity , International Encyclopedia of the social sciences , 2nd ed , New Yourk : Macmillan reference , USA.

17- Lewis , N . S . , Crabtree , G . , Nozik , A . J . , Wasielewski , M . R . , Alivisatos , P . , Kung , H . , ... & Ellingson , R . (2005) . Basic Research Needs for Solar Energy Utilization Report of the Basic Energy Sciences Workshop on Solar Energy Utilization , DOESC (USDOE Office of Science (SC)) .

18 –Lyon , P . , Taylor , S . , & Smith , S . (1994) . McDonaldization : A reply to Ritzer's thesis , International Journal of Hospitality Management , 13(2) , 95 – 99.

19 –Medicine , National Academy of Sciences . (2008) . Institute of Science, evolution, and creationism. Washington , D . C .: National Academies Press .

20 –Pedrini , M . , (2007) , Human Capital Convergences in Intellectual Capital and Sustainability Reports , Journal of Intellectual Capital , 0. (1)

21 –Pepe , M . S . , & Thompson , M . L . (2000) . Combining diagnostic test results to increase accuracy, Biostatistics , 1(2) : 123 – 140.

22 –Rashad , A . (2003) . Self – sorting , incentive compensation and human - capital assets , European Accounting Review , 12 , 4 .

23 –Repetto , R . C . , Magrath , W . , Wells , M . , Beer , C . , & Rossini , F . (1984) . Wasting assets : natural resources in the national income accounts (No . INVES - ET P01 R425w) . Washington , DC : World Resources Institute.

24 –Seleim , A . , Ashour , A . (2007) . Human capital and organizational performance : a study of Egyptian software companies , Management Decision , (45) 4 .

25 –Simona Bezjak and Eva Klemencic, (2014), "Learning Active Citizenship Through Volunteering in Compulsory Basic Education in Slovenia", Journal of Traditiones, 43 .(3)

26 –Thomas , Gary . (2007) . Education and theory : strangers in paradigms , Maidenhead : Open Univ.

27- Westphalen , D . , & Koszalinski , S . (1999) . Energy consumption characteristics of commercial building hvac systems volume ii : Thermal distribution , auxiliary equipment , and ventilation , Arthur D . Little Inc (ADLI) , 20(October) , 33 – 45.